الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

Université de Ghardaïa.

Faculté de Droit et des Sciences olitiques.
Département de Droit :

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

شهادة تصحيح

يشهد ... د. مصونة حراز .....

بصفته رئيسا: ..... في لجنة المناقشة لمذكرة الماستر

الطالب(ة): بوخريص فاطمة الزهراء رقم التسجيل: .....

الطالب(ة): ✓ ..... رقم التسجيل: ✓ .....

تخصص: القانون الخاص ..... دفعة: 2023 ..... لنظام(ل م د).

أن المذكرة المعنونة بـ: الجباية الرقمية .....

.....

.....

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع.

غرداية في: 2024/09/25

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح

د. مصونة حراز

رئيس القسم

رئيس قسم الحقوق
أبو القاسم عيسى

جامعة غرداية
قسم الحقوق
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة قانون خاص

عنوان المذكرة

الجبـــايـة الرقميـــة

إعداد الطالبة :

ـ بوخريص فاطمة الزهراء

تحت إشراف: الدكتور

سيد عمر محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د .سيد أعمر محمد	أستاذ التعليم العالي	المشرف
د.مشوش مراد	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيس اللجنة
أ.بوراس صلاح الدين	أستاذ مساعد قسم "أ"	العضو المناقش

السنة الجامعية : 2024/2023

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة قانون خاص

الجبـــايـــــة الرقميـــة

عنوان المذكرة

إعداد الطلبة :

ـ بوخريص فاطمة الزهراء

تحت إشراف: الدكتور

سيد عمر محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د .سيد أعمر محمد	أستاذ التعليم العالي	المشرف
د.مشوش مراد	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيس اللجنة
أ.بوراس صلاح الدين	أستاذ مساعد قسم "أ"	العضو المناقش

السنة الجامعية : 2024/2023

إهـــــــــــــداء

إلى من كانوا لي السند والدعم في كل لحظة، إلى من زرعوا في نفسي بذور الأمل والتفاؤل...

إلى العزيزين، اللذين لم يدخرا جهدًا في تقديم النصح والإرشاد، وكانا لي قدوةً ومثالاً في الصبر والمثابرة... شكرًا على كل ما قدمتموه لي من دعم معنوي وحب لا ينضب.

إلى إخوتي وأصدقائي الأعزاء، الذين كانوا رفيقي في كل خطوة، شكرًا لتشجيعكم ودعمكم الذي لا يقدر بثمن.

إلى أساتذتي الكرام، الذين ساهموا في تنمية علمي وفكري، وفتحوا أمامي أبواب المعرفة... لكم مني كل الاحترام والتقدير.

وأخيرًا، إلى نفسي... التي لم تستسلم وتجاوزت كل الصعوبات والتحديات للوصول إلى هذه اللحظة

إهـــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه تُحقق الغايات.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وساعدني في رحلتي الدراسية:

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا عليَّ بالنصح والتوجيه، وكانوا دائمًا مصدر إلهام ومعرفة. شكرًا لكم على ما قدمتموه من علم ودعم مستمر، وأخص بالذكر الأستاذ/ة (اسم الأستاذ/ة) الذي/التي أشرفت على هذا العمل وقدم/ت ملاحظات قيّمة لا تُقدّر بثمن.

إلى والديّ العزيزين، اللذين وقفا بجانبي طوال مسيرتي الدراسية، ولم يدخرا جهدًا في دعمي وتشجيعي، شكرًا لكم على حبكم واهتمامكم الذي لا ينضب.

إلى زملائي وأصدقائي الأعزاء، الذين كانوا سندًا لي خلال هذه الرحلة، أتوجه لكم بالشكر على دعمكم وتشجيعكم الدائم.

وأخيرًا، أرفع شكري إلى الله عز وجل، الذي منحني القوة والصبر لتحقيق هذا الإنجاز.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الجباية الرقمية في القانون الجزائري، وتبرز أهميتها في تنظيم الضرائب على المعاملات الرقمية. توضح الدراسة أنَّ التحوُّل نحو الاقتصاد الرقمي يفرض ضرورة تطوير النظام الضريبي التقليدي في الجزائر ليتماشى مع هذا التطور. كما تستعرض التحديات التي تعيق تطبيق الجباية الرقمية، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية وضرورة تحديث التشريعات. وتشير الدراسة إلى أن الجباية الرقمية تسهم في تحسين عملية تحصيل الضرائب وتقليل من التهرب الضريبي، مما يتطلب تحديث الإطار القانوني لتحقيق أقصى فعالية للنظام الجبائي.

الكلمات المفتاحية: الجباية الرقمية الجزائرية،النظام الضريبي الالكتروني،التحصيل الضريبي الالكتروني،التحصيل الضريبي الرقمي،منصات الجباية الرقمية،الدفع الالكتروني ،الشفافية الضريبية.

Study Summary:

This study addresses digital taxation in Algerian law, highlighting its importance in regulating taxes on digital transactions. The study explains that the shift towards a digital economy necessitates the development of the traditional tax system in Algeria to keep up with this evolution. It also reviews the challenges hindering the implementation of digital taxation, such as weak digital infrastructure and the need to update legislation. The study points out that digital taxation contributes to improving the tax collection process and reducing tax evasion, requiring an updated legal framework to achieve maximum efficiency for the tax system.

Keywords: Algerian digital taxation, electronic tax system, electronic tax collection, digital tax collection, digital taxation platforms, electronic payment, tax transparency.

فهرس المحتويات

إ هـــــــــــــــــد ا ء II

إ هـــــــــــــــــد ا ء III

ملخص الدراسة: IV

فهرس المحتويات VI

مقدمة .....ب

تمهيد..... 2

المبحث الأول: مفهوم الجباية الرقمية وخصائصها..... 3

المطلب الأول: تعريف الجباية الرقمية 3

المطلب الثاني: خصائص الجباية الرقمية:.....10

المبحث الثاني:أهمية وأساس الجباية الرقمية.....12

المطلب الأول: أهمية الجباية الرقمية 13

المطلب الثاني: أساس الجباية الرقمية 15

خلاصة الفصل:.....18

تمهيد:.....20

المبحث الأول: الجباية الرقمية وفق القوانين والقانون المقارن.....21

المطلب الأول: الجباية الرقمية وفق القوانين.....21

المطلب الثاني: الجباية الرقمية في القانون المقارن 24

المبحث الثاني: أثر الجباية الرقمية على التحصيل الضريبي 29

المطلب الأول: دور الجباية الرقمية في الحد من التهرب الضريبي 30

المطلب الثاني: الجباية الرقمية وسيلة رقابية في تقليل الفجوة الضريبية 45

خلاصة الفصل:.....50

خاتمة:.....52

قائمة المصادر والمراجع 56

مقدمة

مقدمة

الجباية هي وسيلة تعتمدها الدول منذ القدم لتمويل أنشطتها وتلبية احتياجاتها العامة. كانت الجباية في البداية تتمثل في أشكال مختلفة من التحصيل المالي أو العيني الذي تفرضه الدولة أو الحكومات المحلية على الأفراد والمجتمعات. في العصور القديمة، كانت الجباية ترتكز على الممتلكات، الأراضي، والإنتاج الزراعي، وكانت غالبًا تُجمع في شكل سلع أو خدمات مباشرة. مع مرور الزمن، تطورت الجباية إلى نظام مالي أكثر تنظيمًا يتضمن فرض ضرائب نقدية على الأفراد والمؤسسات.

مع ظهور الدولة الحديثة وتطور الاقتصاديات، بدأت الجباية تأخذ شكلاً أكثر تعقيدًا، حيث تم تقسيم الضرائب إلى أنواع متعددة تشمل الضرائب على الدخل، الاستهلاك، الثروة، والممتلكات. أصبح النظام الجبائي وسيلة رئيسية لتحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الأعباء المالية بشكل متوازن بين أفراد المجتمع. كما سعت الدول من خلاله إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية.

في الجزائر، مرّ النظام الجبائي بعدة مراحل من التطور. إحدى أبرز محطات الإصلاح كانت في سنة 1991، حيث تم تعديل النظام الجبائي لتعزيز فعاليته وزيادة مردوديته، وقد شمل الإصلاح جوانب متعددة مثل تبسيط الإجراءات وتوسيع قاعدة التحصيل.

مع تطور التكنولوجيا وانتشار التجارة الرقمية في العقود الأخيرة، ظهرت الجباية الرقمية، التي تعنى بفرض الضرائب على المعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت. هذا النوع من الجباية يطرح تحديات جديدة، مثل كيفية تتبع المعاملات الرقمية وتحصيل الضرائب منها. كما يثير تساؤلات حول مدى توافق هذه المعاملات مع المبادئ التقليدية للجباية التي وضعها الاقتصاديون القدماء مثل آدم سميث، الذي أسس مفهوم الضرائب على مبادئ العدالة، اليقين، الملائمة، والاقتصاد في التحصيل.

رغم أن هذه المبادئ لا تزال أساسية في تحليل نظم الضرائب، إلا أن العصر الرقمي يفرض على الدول تطوير أساليب جديدة لتحصيل الضرائب تواكب التحولات الاقتصادية الحديثة وتعزز قدرتها على تمويل ميزانياتها.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن للقانون الجزائري تكييف نظام الجباية التقليدي ليتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة والتعاملات التجارية الرقمية، بما يضمن فعالية تحصيل الضرائب وحماية السيادة الجبائية للدولة؟

ونطرح بعض الإشكاليات الفرعية: من بين الاشكاليات الفرعية :

- ما هي التحديات القانونية والإدارية التي تواجه الجزائر في تطبيق نظام الجباية الرقمية؟
- وكيف يمكن تجاوز هذه العوائق لضمان تحقيق مبادئ العدالة الجبائية والشفافية في ظل التعديلات التي يتطلبها القانون الجزائري ؟

أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة الجباية الرقمية في القانون الجزائري أهمية بالغة نظرًا للتطور السريع في التكنولوجيا والتجارة الرقمية، حيث أصبحت المعاملات عبر الإنترنت جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الحديث.كما انها تساهم في فهم كيفية تكييف القوانين الجزائرية مع المعايير الدولية في الجباية الرقمية مما يعزز من تنافسية الجزائر في البيئة الاقتصادية العالمية.و كما تساعد على فهم التحديات التي تواجه تطبيق الجباية الرقمية في الجزائر وتقديم حلول قانونية وإدارية للتغلب على العقبات التي قد تعيق تحقيق العدالة والشفافية في تحصيل الضرائب الرقمية.

أهداف الدراسة:

- ضبط الاطار القانوني الحالي للجباية الرقمية في الجزائر.
- تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الجباية الرقمية.
- دراسة تأثير الجباية الرقمية على الاقتصاد الوطني.
- اقتراح حلول لتحسين نظام الجباية الرقمية.

فرضيات الدراسة:

– يوجد إطار قانوني جزائري ينظم الجباية الرقمية، ولكنه يحتاج إلى تطوير لمواكبة النمو السريع في التعاملات الرقمية.

– تواجه الجباية الرقمية في الجزائر تحديات تقنية وقانونية تعرقل فعالية تحصيل الضرائب من المعاملات الرقمية.

– تطبيق نظام جباية إلكترونية فعّال سيزيد من إيرادات الدولة ويساهم في تنظيم الاقتصاد الرقمي.

– تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالجباية الرقمية سيحسن من كفاءة تحصيل الضرائب الرقمية ويضمن تحقيق العدالة الجبائية.

– تطبيق الجباية الرقمية سيعزز من الثقة بين المكلفين والادارة في الجزائر والاستفادة من التجارب الدولية.

صعوبات الدراسة:

- **نقص المصادر والمراجع** : قلة الدراسات المتخصصة في الجباية الرقمية في الجزائر تجعل من الصعب الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة.

- **التحديات القانونية غير الواضحة:**قد يصعب فهم التشريعات الحالية مع التحول الرقمي خاصة لعدم وضوح القوانين أو ضعف التطبيقات القانونية المتعلقة بالتحصيل الرقمي وحماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية .

- **عدم توفير البيانات الكافية:** باعتبار الجباية الرقمية حديثة نسبيًا في الجزائر، قد يكون هناك نقص في الدراسات السابقة لتوفير أرضية بحثية متكاملة.

- **التشريعات غير الكافية** :غياب إطار قانوني متكامل يؤدي إلى صعوبة تحديد النقاط القانونية الدقيقة المتعلقة بالجباية الرقمية.

الدراسات السابقة

1. عند البحث في الدراسة السابقة المتعلقة بالجباية الرقمية في القانون الجزائري لا يزال حديث نسبيا،خاصة في الجزائر ،ورغم ذلك فإننا تناولنا الموضوع بطريقة مختلفة.
2. ثبتت الدراسة على مدى استعداد الجزائر التحول الرقمي في نظام الجباية ،كما تطرقت الى المبادرات الحكومية مثل اعتماد الادارة الالكترونية وما مدى نجاح تلك المبادرة.

الإشكالية:

ما مدى مساهمة تفعيل الاطار القانوني الحالي في الجزائر في تسهيل وعرقلة تطبيق الجباية الرقمية ؟

اهداف الدراسة:

محاولة معرفة واستكشاف وفهم مختلف الأطر القانونية والإدارية المتعلقة بالجباية الرقمية ويندرج تحت هذا الهدف:

الأهداف الفرعية الآتية:

1 – الوقوف على أهم الأسباب التي من شأنها أن تساعد في تفعيل الجباية الرقمية وسيرها على النحو الصحيح.

2– الوقوف على مدى ملائمة تقييم المجتمع الجزائري لتبني الجباية الرقمية.

3– التعرف على مدى تأثير الجباية الرقمية والامثال الضريبي للمكلفين في الجزائر والعمل بها.

4– محاولة التعرف على آلية تفعيل الجباية الرقمية واقتراح استراتجيات لرفع الوعي وتعزيز ثقة المكلفين في النظام الرقمي.

5– الوقوف على مدى نجاعة التشريعات والنصوص القانونية في تبسيط الواجب القانوني وتطوير نظام لتحميل الوثائق وتصريحات الجباية عن بعد.

هيكل الدراسة:

نبدأ الدراسة في الفصل الأول بتقديم مفاهيم عامة حول الجباية الرقمية، حيث نتناول تعريف الجباية الرقمية وخصائصها المميزة، مثل الطبيعة الرقمية وسهولة التحصيل من خلال

التكنولوجيا الحديثة. ننتقل بعد ذلك إلى استكشاف التحديات التي تواجه الجباية الرقمية، بما في ذلك الصعوبات التقنية مثل تتبع المعاملات الرقمية، والقيود القانونية المتعلقة بالتطبيق الفعّال لهذه الضرائب. كما نبرز أهمية الجباية الرقمية في النظام المالي، ليتبين لنا كيف يمكن أن تساهم في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي وتنظيم السوق الرقمية.

في الفصل الثاني، نتطرق الى الجانب القانوني ، حيث نحلل كيفية تنظيم الجباية الرقمية وفقًا للقوانين الجزائرية واللوائح التنظيمية المعمول بها. نتناول بالتفصيل التعديلات القانونية التي تم إدخالها لضمان تطبيق فعّال للضرائب الرقمية، ونقيّم تأثير هذه التشريعات على التحصيل الضريبي. كما نناقش كيف يمكن للجباية الرقمية أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية، من خلال تحسين الشفافية والكفاءة في عملية تحصيل الضرائب، مما يساهم في تعزيز النظام المالي للدولة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية الرقمية

تمهيد

شهد النظام الجبائي التقليدي تحديات كبيرة مع توسع العولمة والتطور التكنولوجي السريع، مما أبرز الحاجة إلى تطوير نظام جبائي إلكتروني يواكب التحولات الاقتصادية والقانونية الحديثة. من هذا المنطلق، برزت الجباية الرقمية كحل جديد لتحصيل الضرائب في البيئة الرقمية، مستندة إلى تقنيات الدفع الإلكتروني والإقرار الضريبي عبر الإنترنت. تتسم الجباية الرقمية بالمرونة، السرعة، والشفافية، مما يعزز من كفاءة النظام الضريبي ويحقق توازناً بين مصالح الدولة والمكلفين بالضريبة.

المبحث الأول: مفهوم الجباية الرقمية وخصائصها

مع التوسع في العولمة والتقدم التكنولوجي السريع في عصرنا الحالي، برزت تحديات قانونية جديدة في المجال الجبائي تتعلق بالأنشطة التي تُجرى عبر الإنترنت. وقد تسببت العيوب الموجودة في النظام الجبائي التقليدي مثل تقديم التصريحات الضريبية،تحصيل الضرائب المتابعة والمراقبة مما أدى إلى ضرورة تطوير منصات إلكترونية تتناسب مع المتغيرات القانونية الحديثة.

المطلب الأول: تعريف الجباية الرقمية

من المهم أن نفهم أولاً ما هو مفهوم الجباية.

أولا: تعريف الجباية:

تعتبر الجباية أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة والممول الأساسي للمشاريع العامة، ولهذا تعددت التعاريف المرتبطة بها. فقد عرّفها البعض على أنها "ذلك النظام التشريعي الوضعي حيز التطبيق لضمان الإيرادات وتغطية النفقات الخاصة بالدولة بصفة مستمرة"[1]

كما تم تعريفها على أنها "مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تتكون من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية "[2]

[1] حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

[2] سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر، 2011-2012.

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الجباية بشكل شامل على أنها مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بهدف تمويل ميزانية الدولة. وتتميز الجباية العادية، مثلها مثل الإيرادات العامة الأخرى، بخصائص تجعلها أكثر فعالية في تمويل الميزانية العامة. فبالنسبة للأفراد، تعود الجباية بالفائدة من خلال الخدمات والمشاريع العامة، وبالنسبة للدولة، تعتبر الجباية أحد المصادر الأكثر استقرارًا واستقلالية.

ثانيا: خصائص الجباية:

من خلال التمعن في تعاريف الجباية يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص تخص كل نوع ، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

1.1 الجباية مبلغ نقدي : كانت الضريبة في النظم الاقتصادية القديمة تفرض وتحصل في صورة عينية وهذا تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات والمبادلات العينية وعدم انتشار النقود عكس ما هو عليه الآن حيث أصبحت النقود وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا وسيطرة مما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

2.1 الجباية إجبارية : بمعنى أن هذا الإجبار قانوني وليس معنوي يستمد مصدره من القانون وليس إدارة الأفراد أو الدولة وبناء عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون اخذ رغبته أو

[3] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر، 1994 ، ص 66 – 67.

استعداده في عكس الرسوم التي تكون اختيارية ويكون للدولة في حالة الامتناع عن أدائها حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة.

3.1 الجباية بدون مقابل : يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة ويدفع المكلف بالضريبة مساهمة منه كعضو داخل مجتمع في تحمل الأعباء العامة.

4.1 الجباية تدفع بصورة نهائية : بمعنى أن الدولة تلتزم برد قيمتها للمكلفين أو يدفع أي فوائد عنها ولا يحق المطالبة بها وتدفع بصورة نهائية ولا رجعية فيها حتى وإن كانت أكثر من قيمتها.

5.1 الجباية سنوية : نرى أن الضريبة تكون على الإيرادات في السنة المالية، مما يتناسب مع مبدأ السنوية، حيث انه من المتعارف عليه بأن الدورة المالية غالبا ما تكون سنة مالية أو تقويمية.

6.1 مكانة الجباية : أي أنها تكون خاضعة إليها جميع الدخول في الدولة بغض النظر عن جنسية المكلف، كما انه يخضع للضريبة كل شخص في الدولة يمارس نشاطا ، ويستند هذا المفهوم إلى التبعية الاقتصادية وليست السياسية، أي أن الدخل المتأتي داخل حدود الدولة بصرف النظر عن جنسيته يعتبر خاضعا للضريبة في هذه الدولة.[4]

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص68.

7.1 الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها : تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة، وإذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها ويشمل الهدف الدائم الرئيسي للدولة الموارد التي تحتاجها المواجهة نفقاتها والتي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الأفراد وحقوق الخزينة العامة .

ثانيا : أهداف الجباية

إن غرض الجباية هو تحقيق المنفعة العامة كما أن لها أهداف أخرى تتمثل فيما يلي[5]:

1- أهداف مالية : تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة من أفراد المجمع أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات.

2- أهداف اقتصادية : الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكن أن يؤثر على الدخل والادخار والاستثمار وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في:

- ❖ تحقيق التوازن والحد من ضغط التضخم الذي يقوم بامتصاص الفائض من النقود لدى الأفراد عن طريق الضريبة أما في الانكماش فتخفض الضريبة وتتوسع في الإعفاءات للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

[5] محمد عباس محرزي، دور الضريبة في تنمية وتطوير القطاع المالي والبنكي ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص علوم
تسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2000 ، ص 20 .

❖ تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصناعية والزراعية المراد ترقيتها عن طريق التخفيض من سعر الضريبة.

❖ إعفاءات أصحاب المشاريع من جمع الضريبة على أرباح الشركات لسنوات الثلاثة الأولى من بداية النشاط.

❖ استعمال الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي عن طريق التقليل أو الزيادة في سعر الضريبة حسب القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها.

3- أهداف اجتماعية: تتمثل في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية بين مختلف فئات المتجمع ذلك بمساهمة الأفراد في التكاليف والأعباء العامة كل حسب قدرته بالإضافة ما يلي:

❖ الحد من التفاوتات في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد وذلك بزيادة العبء على ذوي الدخول المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن على ذوي الدخول المنخفضة.

❖ تعتبر أداة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تحاول الحد لبعض من الفوارق الاجتماعية من خلال فرض مختلف الضرائب.

4- أهداف سياسية : تؤثر في جانبين أساسيين هما :

❖ جانب داخلي : تعتبر الضريبة كأداة في يد السلطة الحاكمة فهي تعد وسيلة هامة قصد حماية مصلحة هذه القوى المسيطرة على حساب باقي فئات المجتمع .

❖ جانب خارجي : تستعمل من اجل المعاملات التجارية مع بعض الدول عن طريق منح التسهيلات الجمركية كالإعفاءات وتقديم بعض الامتيازات الضريبية .[6]

تعريف الجباية الرقمية

الجباية الرقمية هي تلك التي تعنى بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم على شبكة الإنترنت هذا النوع الحديث من التعامل يطرح عدة إشكاليات منها إشكالية كيفية جباية الضرائب المتعلقة بها والعوائق التي تعترضها وهل أسس ومبادئ فرض الضريبة تبقى مستوفاة في ظل هذه التعاملات. فالضرائب تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ لخصها أدم سميت في كتابه ثروة الامم تكمن في : العدالة والمساواة، اليقين الملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقة التحصيل ولقد درج كتاب المالية على إثر أدم سميت إلى تحليل الضرائب على ضوئها إلا أن المفكرين المحدثين أصبحوا يرون أن هذه المبادئ وحدها غير كافية للوقوف على ما يجب أن تكون عليه

الضريبة ومع ذلك تبقى الأساس في عملية تحليل محتوى الضرائب.[7]

ونذكر بعض التعريفات الأخرى:

[6] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[7] محمد الأمين كماسي، عبد الغني دادان، "معوقات الجباية الرقمية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الرقمية"، الملتقى الدولي للتجارة الرقمية، جامعة ورقلة، بدون تاريخ نشر.

التعريف الأول: هي عملية تحصيل الضرائب والرسوم الحكومية باستخدام التقنيات والادوات الرقمية ، وسجل قاعدة البيانات لدافعي الضرائب وذلك من أجل تعزيز نظام ضربي فعال ، حيث أصبحت الجباية الرقمية متفشية حاليا ولقد أثبتت نجاحها في بعض البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وغيرها يقدم نظام الجباية الرقمية حلولا متعددة لنظام الضرائب ، يكون فيه دافعوا الضرائب بشكل عام أكثر تقبلا للضرائب لأن العملية برمتها مريحة ومرنة لكونها لا تتطلب الزيارات لمكتب الضرائب أو في انتظار قائمة انتظار لا تنتهي لشهادة التخليص الضريبي ، يمكن أن تستخدم الحكومة النظام أيضا لقياس استقبال الجمهور للتغيرات في قوانين الضرائب ومعدلاتها وردودها على التغيرات.

التعريف الثاني: تعرف الجباية الرقمية على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة، وتأتي معظمها في شكل ضرائب إلكترونية تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات.

التعريف الثالث: الجباية الرقمية تعتبر بمثابة مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم إلكترونيا، التي تتبنى لصالح الدولة والجماعات المحلية، وتعد بمثابة الوسيلة الضرورية لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المطلب الثاني: خصائص الجباية الرقمية:

تسعى معظم الدول إلى تبني نظام جبائي يتميز بالمرونة السهولة والشفافية في المعاملات التي تتم عبر الأنترنت لتحقيق الأهداف المنشودة من تطبيق الجباية الرقمية وتتمثل الخصائص في:

1. اختفاء الأوراق الثبوتية للمعاملات عند الإقرار الضريبي:

الإقرار الضريبي الالكتروني : هو عبارة عن التصريح الإلكتروني الذي يتقدم به المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية ويكون عن طريق الموقع الإلكتروني المستحدث من قبل الحكومة الرقمية www.jibayatic.dz هو نظام الكتروني اطلقته المديرية العامة للضرائب في الجزائر تحت اشراف وزارة المالية ، ومصادرها وكذا أرقام النفقات بأنواعها و بشكل تفصيلي فيكون المكلف بالضريبة مسؤولا بشكل كامل عن المعلومات المقدمة وذلك بتوقيعه على الإقرار إلكترونيا مما يساهم بشكل كبير في تخفيض التكلفة الاقتصادية ، كما يوفر الكثير من الجهد والوقت مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الفعلية في الإداء.

2. استخدام النقود الرقمية في تحصيل الضريبة:

تتم هذه العملية أيضاً بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الرقمية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة مثل[8]:

تتم هذه العملية أيضاً بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الرقمية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة مثل[9]:

تتم هذه العملية أيضاً بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الرقمية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة مثل[10]:

التحويلات البنكية : وتكون لمن له حسابات بالبنوك مع إخطار إدارة الضرائب بموجب إشعار؛ وكذا الاتفاق مع البنوك والربط مع شبكة معلومات إدارة الضرائب باستخدامها في الإخطار.

استخدام البطاقات الذكية : تستخدم في مدفوعات المكلف بالضريبة للجهة المعنية وهي إدارة الضرائب؛ على أن يتم التسليم للقيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير برنامج التحويل المالي لدى إدارة الضرائب أو المكلف بالضريبة و يتم سداد الضريبة من خلاله ثم تفريغ محتوياته بعد ذلك.

[8] عرف معين" أثر التجارة الرقمية على الأنظمة الضريبية"، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبراس وتر هاوس كوبرز ، 2008

[9] عرف معين" أثر التجارة الرقمية على الأنظمة الضريبية"، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبراس وتر هاوس كوبرز ، 2008

[10] عرف معين" أثر التجارة الرقمية على الأنظمة الضريبية"، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبراس وتر هاوس كوبرز ، 2008

استخدام شبكة بنك أو البنوك المعنية : تتفق معها إدارة الضرائب على السماح للمكلف بالضريبة بالسداد لدى منافذها ويتم إدراج التعامل على البطاقة الذكية و يفرغ محتواها بإدارة الضرائب المختصة و تخطر الإدارة الضريبية من خلال شبكة المعلومات بالسداد فورياً ثم يقوم المكلف بالضريبة بقراءة محتويات البطاقة الذكية للمطابقة بين ما تم تفريغه و ما هو واجب الدفع.

3. جباية بلا مكان وبلا زمان:

تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت ،فالمسؤول الإداري يستطيع اتخاذ القرار ويعلم المكلف بالضريبة بالمستجدات الطارئة في أي وقت ليس بالضرورة في أوقات العمل الرسمية وكذا المكلف بالضريبة يستطيع الولوج إلى الموقع الإلكتروني www.jibayatic.dz للقيام بالاستفسار أو الطعن أو الإقرار الضريبي، وهو في أي مكان بالعالم ، فبفضل تفعيل الجباية الرقمية أصبح المجتمع الضريبي يعمل من خلال الموقع الإلكتروني الذي أحدثته الحكومة الرقمية خلال 24 ساعة باليوم مما يضفي مرونة عالية وفي ذلك مراعاة لمصلحة المواطنين والدولة من جهة زيادة الإيرادات المحققة للدولة نتيجة تفعيل هذه الخاصية ومن الجهة الأخرى التخفيف على المكلف بالضريبة من ناحية الجهد والوقت.

المبحث الثاني:أهمية وأساس الجباية الرقمية

الجباية الرقمية أدت صدى كبير في نظام إدارة الضرائب من النظام التقليدي إلى نظام اكتروني الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الأول: أهمية الجباية الرقمية

أولاً: أهمية تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية:

تشكل المنظومة المعلوماتية الجبائية أهمية كبيرة في تحسين إدارة المديرية العامة للضرائب ومراقبتها للمكلفين بالضريبة من خلال متابعة الأنشطة والأملاك المرتبطة بهم. هذا يتيح معالجة أكثر فعالية للمعلومات، وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم بكفاءة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المنظومة في تحسين العمليات المرتبطة بالرقابة الجبائية، وإدارة القضايا المتنازع فيها، وتقديم الجداول الإحصائية التي تساعد في إعداد مؤشرات الأداء والنجاعة.

تساهم هذه التقنية الحديثة في[11]:

– تسريع تبادل المعلومات بين المصالح المختلفة، مما يعزز من كفاءة العمل وتسهيل عمليات التواصل والتنسيق.

– تقديم بيانات إحصائية دقيقة ومحدثة تسهم في تقييم الأداء وتحسين مستوى التحصيل الضريبي.

[11] السبتي جيهان ، زعيم دلال ، دور تفعيل الجباية الرقمية في تحسين جود التصريحات الجبائية الرقمية ، جامعة بسكرة ، 2020-2021 ، ص5.

– مكافحة الغش والتقليل من الجباية الرقمية من فرص التهرب الضريبي وتحسين معدلات الامتثال الضريبي.

ثانياً: أهمية النظام الجبائي الإلكتروني :

يوفر النظام الجبائي الإلكتروني مزايا متعددة لكل من الإدارة والمكلفين بالضريبة. من أهم هذه الفوائد[12]:

_ التشغيل الالي الالكتروني للأعمال في الإدارة:

– تشغيل آلي كامل لجميع الإجراءات الإدارية، بدءًا من استقبال المكلف بالضريبة وحتى الوعاء والتحصيل وإدارة الملف الضريبي، مما يزيد من الكفاءة والدقة في العمل.

– تسهيل تبادل المعلومات بين المصالح المختلفة وتطوير واجهات متعددة للتواصل، مما يعزز من العمل الجماعي وتنسيق الجهود.

– رقمنه عمليات تسيير المادة الضريبية، مما يسهم في تحسين الأداء وتقليل التكاليف.

– تمكين المحققين من إجراء عمليات مقارنة دقيقة بين المعلومات، مما يساهم في تعزيز الرقابة ومكافحة الغش.

–تسهيل الإجراءات للمكلـــف بالضريبة:

[12] السبتي جيهان ، زعيم دلال ، مرجع نفسه ، ص7.

– تسهيل الإجراءات الضريبية من خلال بوابة التصريح الإلكتروني، مما يسمح للمكلفين بإجراء العمليات عن بعد ودون الحاجة للتنقل.

– توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية للإدارة الضريبية على مدار الساعة، مما يضمن توفر المعلومات والخدمات في أي وقت.

– تمكين المكلفين من الاطلاع على تفاصيل التزاماتهم الضريبية وجدولتها، والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم، وطلب الشهادات الجبائية، وتقديم الطعون بشكل ميسر ،وبشكل عام،وتعزز الجباية الرقمية من كفاءة الأداء الضريبي وتحسن من تجربة المستخدم، سواء كان ذلك من منظور الإدارة أو المكلفين بالضريبة، وتساهم في تحقيق الشفافية والعدالة في النظام الضريبي.

المطلب الثاني: أساس الجباية الرقمية

الجباية الرقمية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وتطوير عملية إدارة وتحصيل الضرائب.

1. البنية التحتية التكنولوجية:

– يشمل تطوير الأنظمة الرقمية المتكاملة لإدارة المعلومات الجبائية، مما يسمح بإدخال البيانات وتخزينها، معالجتها، ومشاركتها بين الإدارات والمصالح المالية بشكل فعال. تعد هذه الأنظمة العمود الفقري للجباية الرقمية، حيث تقوم بتشغيل وتنسيق كل العمليات الضريبية بدءًا من التسجيل وحتى التحصيل.

2. التشريع والتنظيم:

– يعد الإطار القانوني المنظم لعملية الجباية الرقمية أحد أسس نجاحها. تتطلب الجباية الرقمية وجود قوانين تنظم التصريح الإلكتروني، الدفع عبر الإنترنت، والمراقبة الرقمية. في هذا السياق، يتم تعديل القوانين المالية لتتوافق مع التحول الرقمي، كما هو الحال في قانون المالية الجزائري لعام 2020 الذي يلزم التجار بتقديم وسائل الدفع الإلكتروني.

3. نظم التصريح الإلكتروني:

– تعتمد الجباية الرقمية على تقديم التصريح الضريبي بشكل إلكتروني، حيث يتم تسجيل جميع البيانات المالية والمداخيل عبر الإنترنت. هذا النظام يوفر سرعة وفعالية في جمع المعلومات وتقليل الأخطاء البشرية مقارنة بالتصريح الورقي التقليدي.

4. نظم الدفع الإلكتروني:

– الدفع الإلكتروني هو حجر الأساس الثاني الذي يضمن فعالية الجباية الرقمية. يتيح النظام للأفراد والشركات دفع الضرائب والرسوم الحكومية عبر الإنترنت، مما يقلل من الفساد المالي ويضمن تدفقًا ماليًا سلسًا للإدارة المالية.

5. الأمن السيبراني وحماية البيانات:

– مع التحول الرقمي، يأتي الاهتمام الكبير بأمن المعلومات المالية والبيانات الشخصية للمكلفين بالضريبة. تعتمد الجباية الرقمية على تقنيات التشفير وحماية البيانات لضمان أن تكون العمليات الضريبية آمنة ولا تتعرض للاختراق أو التلاعب.

الجباية الرقمية تستند إلى تطوير نظم تكنولوجية قوية مع إرساء قوانين وأنظمة تنظيمية داعمة، إضافة إلى اعتماد أنظمة دفع وتصريح إلكترونية آمنة وفعالة. تعزيز الأمن السيبراني وتكامل المصالح الحكومية يعدان أيضًا من أساسيات نجاح هذا النظام.

خلاصة الفصل:

يعكس هذا الفصل الأهمية المتزايدة للجباية الرقمية في تحسين تحصيل الضرائب وضمان استدامة الإيرادات العامة. توفر هذه الآلية مرونة وسهولة في التعاملات الضريبية بفضل التكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في رفع كفاءة التحصيل وتقليل التكاليف. كما أن الجباية الرقمية تضبط المكلفين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات وتمنح الإدارة الضريبية تعزيز الرقابة ومكافحة الغش مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الفصل الثاني: التكريس القانوني للجباية الرقمية

تمهيد:

في ظل التغييرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام النظم الإدارية وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية، أصبح تبني الاقتصاد الرقمي من الأولويات الأساسية لمسايرة التقدم الحاصل، ومحاولة تعميمه على مختلف القطاعات والإدارات من أجل توفير المرونة اللازمة في التعاملات.

ان توفير بيئة رقمية في الإدارة الضريبية تتطلب بذل مساعي وجهود من أجل تطوير التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عملية المكلفين بالضريبة بالشكل الذي يعزز قدراتهم على دفع ضرائبهم، بحيث يقدم نظام الجباية الرقمية حلولا متعددة لنظام الضرائب.

المبحث الأول: الجباية الرقمية وفق القوانين والقانون المقارن

يكون دافعوا الضرائب بشكل عام أكثر تقبلا للضرائب بشكل الكتروني لأن العملية برمتها مريحة لكونها لا تتطلب الزيارات لمكتب الضرائب أو في انتظار قائمة انتظار لا تنتهي لشهادة التخليص الضريبي، حتى الحكومة ككل تستفيد من تنفيذ هذا النظام، حيث يكون لديها القدرة على اعداد ميزانيتها بشكل صحيح على أساس الدفع المتوقع، لأنه يحتوي على سجلات تاريخية وقاعدة بيانات توضح اتجاهات المدفوعات.

المطلب الأول: الجباية الرقمية وفق القوانين

نتطرق الى الجباية الرقمية الى اطارها القانوني والتنظيمي الذي يحدد كيفية استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية وتتضمن الجباية الرقمية تشريعات ولوائح تهدف الى تحسين كفاءة النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي :[13]

1- استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الجنائي، وذلك عن طريق مشروع نظام التصريح والدفع الالكتروني من خلال إطلاق بوابة الكترونية ' جيبايتيك' للتسريح والدفع الضريبيين عن بعد بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات

[13] صر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص 15.

المؤسسات طبقا للمادة 23من قانون المالية التكميلي لسنة 2003 ويقدم هذا النظام عدة مزايا للمكلفين نذكر منها[14]:

- يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب

- يحتوي على برنامج ألي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك الأخطار في حساب المعدلات والحقوق.

- التسجيل في التصريح الالكتروني تتجدد في كل سنة ضمنيا إلا في حالة الغائها من أحد الطرفين[15].

2- اطلاق مشروع نظام معلوماتي جبائي، فالإدارة الضريبية هي إدارة عمومية فإن اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات تدخل في اطار برنامج الحوكمة الرقمية، وبغية الوصول الى تقديم الخدمات بطريقة سهلة وسلسة لفائدة المواطنين وعلى مدار 24 ساعة يوميا، وجميع أيام الأسبوع عبر الوسائل الرقمية الأدوات التكنولوجية الحديثة، مع خفض التكلفة وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز.

وفي هذا الصدد فقد أطلقت السلطات الجزائرية مشروع برنامج الجزائر الرقمية 2008-2013 وتحدد أهدافها كما يلي:[16]

[14] المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2003.

[15] صر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص16.

[16] مشروع برنامج الجزائر الرقمية 2008-2013.

- تطوير البنية التحتية الرقمية لتمكين المواطنين للاستفادة من التجهيزات والشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

- تطوير الكفاءات البشرية وتوفير الموارد

- تهيئة الاطار التشريعي والتنظيمي

3- انشاء الوصي الجبائي، حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة الجدد انشاء مؤسساتهم بكل سهولة، ستقوم الإدارة الجبائية بإنشاء ما يسمى بالوصي الجبائي مكلف بتأدية هذه المهمة على مستوى كل المصالح الجبائية الجديدة.[17]

4- انشاء مركز المكالمات، إضافة الى الرقم الأخضر هناك مشروع انجاز مركز المكالمات على المستوى الوطني بغية التكفل بكل طلبات الاستفسار ذات الطابع الجبائي التي يتطلبها المواطنين.

5- تطوير طرق الاتصال، القيام بحملات إعلامية عبر وسائل الاعلام البصرية والسمعية قصد اعلام المكلفين بالضريبة بالمستجدات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بالتزاماتهم الجبائية تطوير استراتيجية اتصال المديرية العامة للضرائب لفائدة كل المصالح الجديدة.

[17] سيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، سياسات -نظم- قضاء، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 603.

6- تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة من خلال حضور الإدارة الجبائية في المواقع الاجتماعية وتشجيع الحملات الإعلامية عن بعد، و انشاء منتدى للمناقشة بين الإدارة الجبائية والمواطنين عبر الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب.

7- تقوية النجاعة التقنية للموقع الالكتروني، من خلال إعادة تصميم صفحة الاستقبال واضافة أقسام لها جديدة، وملائمة معايير تأمين الموقع مع تلك المعروفة عالميا.[18]

7- المادتين 19 و 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2024.[19]

المطلب الثاني: الجباية الرقمية في القانون المقارن

القانون المقارن هو فرع من فروع الدراسات القانونية الذي يهتم بدراسة الأنظمة القانونية المختلفة من خلال مقارنتها ببعضها البعض.

يساعد هذا الفرع في فهم كيفية تنظيم الدول لأطرها القانونية، وتطبيق القوانين، ومعالجة المشكلات القانونية. يهدف القانون المقارن إلى تحسين الأنظمة القانونية من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في مختلف القوانين، كما يُستخدم في صياغة التشريعات الجديدة وتعديل القوانين القائمة استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية.[20]

[18] سيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، سياسات -نظم- قضاء، المرجع السابق، ص604.

[19] قانون المالية التكميلي لسنة 2024.

[20] سماعيلي ياسين عبد الرزاق " محاضرات في القنون المقارن ": موجهة لطلبة السنة الثالثة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 ،2022-2023 ، ص3.

3. الجباية الرقمية في القوانين الدولية

الجباية الرقمية في القوانين الدولية هي محور فعال ونقطة تحول في كيفية توليد الارباح في الاقتصاد الرقميكما تثير العديد من التحديات القانونية والسياسية من هنا نتناول كيفية الجباية الرقمية في القوانين الدولية منها بعض الدول:

2.1 إستونيا: رائدة في الجباية الرقمية

إستونيا تُعد مثالاً عالميًا في الحوكمة الإلكترونية، بما في ذلك الجباية الرقمية. إذ تُعتبر الجباية الرقمية جزءًا من مشروع "إستونيا الرقمية" الذي يعتمد على بنية تحتية متكاملة وقوية. يمكن للمواطنين والشركات الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، بما في ذلك الضرائب. تتميز إستونيا بنظام ضريبي مبتكر يتميز بالبساطة والكفاءة، حيث يمكن للأفراد والشركات تقديم الإقرارات الضريبية في غضون دقائق. تعتمد البلاد على توقيع إلكتروني وتكامل بين قواعد بيانات مختلفة، مما يتيح معالجة تلقائية للإقرارات الضريبية دون الحاجة إلى إدخال بيانات متكرر.[21]

2.2 سنغافورة: نموذج للتكامل والكفاءة الرقمية

سنغافورة تُعتبر واحدة من أكثر الدول تقدمًا في إدارة الجباية الرقمية. يُمكن للمواطنين تقديم الضرائب من خلال منصة myTax Portal، وهي منصة إلكترونية شاملة توفر كافة الخدمات

[21] Matsukevich, Elena. "E-Estonia: The Blueprint for Digital Society." Journal of Electronic Governance, vol. 13, no. 4, 2021, pp. 85-95.

الضريبية. يتميز النظام في سنغافورة بالبساطة وسهولة الاستخدام، حيث يُتاح للأفراد والشركات تقديم إقراراتهم الضريبية عبر الإنترنت، ويتم التعامل مع البيانات المتعلقة بالضرائب تلقائيًا وبشكل متكامل مع الأنظمة المالية. تساهم الجباية الرقمية في سنغافورة في تعزيز الكفاءة وتقليل تكلفة الامتثال الضريبي.[22]

2.3 السويد: نظام جبائي رقمي مرن ومتكامل

السويد لديها نظام ضريبي متقدم يعتمد بشكل كبير على الحلول الرقمية. تُعتبر السويد من الدول التي تدير نظام الجباية الرقمية بشكل متكامل يُغطي كافة الجوانب، بدءًا من الإقرارات الضريبية البسيطة إلى المعقدة. يتميز النظام السويدي بأنه يمكن تقديم الضرائب عبر الإنترنت وحتى عبر الرسائل النصية، وهو ما يُعد من الحلول المبتكرة التي تسهل الامتثال الضريبي. الحكومة السويدية تعتمد بشكل كبير على الشفافية والثقة في النظام الإلكتروني لضمان تفاعل أكبر من المواطنين.[23]

2.4 الولايات المتحدة الأمريكية: بنية ضريبية رقمية واسعة النطاق

الولايات المتحدة، رغم وجودها كدولة رائدة في التكنولوجيا، إلا أن النظام الضريبي فيها يختلف عن الأنظمة في الدول الأخرى. يعتمد النظام الأمريكي على تنوع كبير في أدوات الجباية

[22] Tan, Cynthia. "Singapore's Digital Transformation in Tax Administration." Asian Economic Policy Review, vol. 17, no. 2, 2020, pp. 225-238.

[23] Larsson, Sven. "The Swedish Tax Agency's E-services for a Digital Society." Nordic Journal of Taxation, vol. 14, no. 3, 2022, pp. 150-164.

الرقمية مع توافر خدمات إلكترونية للضرائب الفيدرالية عبر مصلحة الضرائب (IRS) والتي تُتيح تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب عبر الإنترنت. تُعنى مصلحة الضرائب بتحسين تجربة الجباية الرقمية، لكن التحديات تتضمن اختلاف القوانين الضريبية بين الولايات وتنوع الأدوات المالية، مما يجعل النظام الضريبي الأمريكي أكثر تعقيدًا مقارنة بالدول الأخرى.[24]

3. الجباية الرقمية في القانون الجزائري مقارنة بالدول الأخرى

3.1 واقع الجباية الرقمية في الجزائر

الجزائر بدأت في اتخاذ خطوات نحو رقمنة نظام الجباية من خلال مشاريع متعددة تهدف إلى تسهيل تقديم الضرائب ودفعها إلكترونيًا. تم تعزيز هذه العملية عبر قوانين متعددة، مثل قانون المالية لسنة 2020 والمادة 111 التي تُلزم التجار بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني. ورغم هذه المبادرات، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة في التحول الرقمي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الرقمية وضعف التوعية العامة بأهمية الجباية الرقمية.[25]

3.2 تحديات الجباية الرقمية في الجزائر

من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر:

[24] Jones, Michael. "The Digital Taxation Framework in the US: Opportunities and Challenges." American Tax Review, vol. 56, no. 1, 2023, pp. 45-63.

[25] قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ديسمبر سنة 2019 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية ، العدد 81 ، 2019

– البنية التحتية الرقمية: تعاني الجزائر من ضعف البنية التحتية التكنولوجية التي تدعم نظام الجباية الرقمية. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة لتحسين الوصول إلى الإنترنت وزيادة سرعة التحول الرقمي.

– التوعية والتدريب: لا تزال نسبة كبيرة من المواطنين والشركات غير مدركة بشكل كافٍ لأهمية وفوائد الجباية الرقمية، مما يعوق اعتماد هذا النظام على نطاق واسع.

– الإطار القانوني: رغم وجود بعض التشريعات، إلا أن الجزائر بحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية التي تُنظم الجباية الرقمية بشكل أفضل، مع وضع إجراءات وعقوبات واضحة للأفراد والشركات غير الملتزمة.

4. الحلول الممكنة لتطوير الجباية الرقمية في الجزائر

للتغلب على التحديات التي تواجه الجزائر في تطوير الجباية الرقمية، يُمكن النظر في عدة حلول:

– تعزيز البنية التحتية الرقمية: استثمار الحكومة في تحسين البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، مما يُسهل الوصول إلى المنصات الإلكترونية.

– إطلاق حملات توعية شاملة: تنظيم حملات توعية تستهدف المواطنين والشركات لشرح فوائد الجباية الرقمية وكيفية استخدامها، مما يزيد من معدل الامتثال الطوعي.

– تقديم حوافز مالية: تشجيع الأفراد والشركات على استخدام النظام الرقمي من خلال تقديم حوافز مالية مثل خصومات ضريبية أو تقليل الرسوم المرتبطة بتقديم الضرائب إلكترونيًا.

– تحسين الإطار القانوني: تطوير التشريعات التي تُنظم الجباية الرقمية، وضمان توفير أطر قانونية شاملة تضمن الامتثال والشفافية.

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الجباية الرقمية ضرورة حتمية لتحسين فعالية الأنظمة الضريبية في الدول. ورغم أن الجزائر قد بدأت في هذا الاتجاه، إلا أن تحديات مثل البنية التحتية الرقمية، وغياب التوعية الكافية، والحاجة إلى تحسين الإطار القانوني ما زالت تعيق تقدمها مقارنة بدول مثل إستونيا، سنغافورة، السويد، والولايات المتحدة. مع التركيز على الحلول المقترحة، يُمكن للجزائر تحقيق تحول ناجح نحو الجباية الرقمية، مما يعزز الشفافية، ويزيد من الكفاءة في تحصيل الضرائب، ويسهم في تحسين الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: أثر الجباية الرقمية على التحصيل الضريبي

الرقابة الجبائية هي أمر لابد منه في أي نظام وأي مجتمع كان فهي تعتبر الرادع لكل ما يحاول المساس بخزينة الدولة ضررا، سواء من انحرافات أو ممارسات تؤثر سلبا على أمن خزينة الدولة، فتحرص الرقابة على تنفيذ كل القوانين الجبائية وبتحقيق ودقة عاليين، فالنظام الذي لا تتوفر فيه رقابة جبائية صحيحة وشاملة يعتبر نظاما فاشلا وغير موثوق فيه لعدم تمتعه بمصداقية كاملة.

المطلب الأول: دور الجباية الرقمية في الحد من التهرب الضريبي

تعد الضريبة وسيلة مالية تتخذها السلطات العامة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الذي تفرض عليه، لكن غالبا ما يلجأ المكلف ذلك إلى تصرفات معينة من أجل التخلص من الضريبة المفروضة عليه عن طريق ما يصطلح عليه بالتهرب الضريبي الذي أصبح يمثل عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم.[26]

و رغم عدم وجود تعريف محدد له إلا أن السلطات الجبائية تعمل دوما على إيجاد إطار قانوني لسد الطريق أمام هذه الظاهرة ، و لأنها تؤدي إلى فقدان الخزينة العامة للدولة موارد مالية هامة ، مما يحول عن تحمل أعبائها المختلفة، و تجلت صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام و للحد من الظاهرة يجب وضع نظام رقابي فعال معتمد وقوانين صارمة.[27]

أولا: التهرب الضريبي: تنوعت تعاريف التهرب الضريبي المقدمة من طرف الاقتصاديين[28] التعريف الأول : يعرف التهرب الضريبي على أنه يقوم أساسا على عدم دفع الضريبة على الأموال الناتجة على نشاط شرعي والتي لم يتم التصريح بها لدى مصلحة الضرائب، وهذا لا

---

[26] علي غانم شاكر، دور نظام الدفع الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في البيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2017، ص 171.

[27] علي غانم شاكر، دور نظام الدفع الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في البيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، المرجع السابق، ص172.

[28] منصور محمد حسين، المسؤولية الرقمية، دراسة مقارنة لبعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 121.

يتوافق مع الواقع ويعتبر انتهاك للقانون، فقانون الضرائب يلزم يدفع الضريبية على العائدات المحققة من مجموعة من الأنشطة المحددة قانونيا حيث يتعرض المكلف بالضريبة في حالة ثبوت قيامه بهذه العملية إلى عقوبات منصوص عليها في نص تشريعي فالتهرب الضريبي هو ظاهرة تتمثل في محاولة المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق فواقعتها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعا والذي يطلق عليه تجنب ضريبي وهو لا يتضمن مخالفة قانونية أو تهربا غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية أي مخالفة المكلف بدفع الضريبة للأحكام والنصوص التشريعية وذلك بوسائل غش والتحايل على القانون مستفيدا من بعض الثغرات في التشريع الضريبي بهدف الوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كليا أو جزئيا وكذلك يتمثل في لجوء بعض المكلفين إلى محاولة التخلص جزئيا أو كليا من دفع الضريبية بشتى الطرق والأساليب المشروع منها و الغير مشروع يسمى التجنب الضريبي عندما يتخلص المكلف من دفع الضريبية بأسلوب غير مخالف للأحكام النظام الضريبي، أما عند محاولة المكلف من دفع الضريبية المستحقة عليه من إتباع الأساليب والطرق تحمل طابع الغش والإحتيال و مخالفة لأحكام التشريع الضريبي فيسمى تهربا ضريبي.[29]

ومن هنا يتضح أن التهرب الضريبي هو سلوك عدم إقرار ضرر للمكلف القانوني واجب بدفع الضريبي، حيث يحاول من خلاله التخلص من دفع الضريبية المستحقة عليه جزئيا أو

[29] منصور محمد حسين، المسؤولية الرقمية، دراسة مقارنة لبعض الدول العربية، المرجع السابق، ص122.

كليا ، حيث يمكن إتخاذ مجموعة من طرق وأساليب مشروعة وغير المشروعة لأنه يمكن التمييز بين نوعيين:[30]

1- التهرب الضريبي بنص تشريعي: فالتهرب الضريبي هو ظاهرة تتمثل في محاولة المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق فواقعتها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعا والذي يطلق عليه تجنب ضريبي وهو لا يتضمن مخالفة قانونية أو تهربا غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية أي مخالفة المكلف بدفع الضريبة للأحكام والنصوص التشريعية وذلك بوسائل غش والتحايل على القانون مستفيدا من بعض الثغرات في التشريع الضريبي بهدف الوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كليا أو جزئيا وكذلك يتمثل في لجوء بعض المكلفين إلى محاولة التخلص جزئيا أو كليا من دفع الضريبية بشتى الطرق والأساليب المشروع منها و الغير مشروع يسمى التجنب الضريبي عندما يتخلص المكلف من دفع الضريبية بأسلوب غير مخالف للأحكام النظام الضريبي، أما عند محاولة المكلف من دفع الضريبية المستحقة عليه من إتباع الأساليب والطرق تحمل طابع الغش والاحتيال و مخالفة لأحكام التشريع الضريبي فيسمى تهربا ضريبي.[31]

ومن هنا يتضح أن التهرب الضريبي هو سلوك عدم إقرار ضرر للمكلف القانوني واجب بدفع الضريبي، حيث يحاول من خلاله التخلص من دفع الضريبية المستحقة عليه جزئيا أو كليا ،

[30] خليل أحمد محمد، استخدام ثقافة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي، بحث منشور في جامعة تنمية الرافدين، العراق، 2020، ص 47.

[31] خليل أحمد محمد، استخدام ثقافة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي، المرجع السابق، ص48.

حيث يمكن إتخاذ مجموعة من طرق وأساليب مشروعة وغير مشروعة لأنه يمكن التمييز بين نوعيين من التهرب الضريبي:

2- **التهرب الضريبي الذي يتم من خلال مخالفة واضحة للقانون الضريبي:** حيث تترتب عليه عقوبات تسمى تهرب ضريبي أو غش ضريبي

3- **التهرب الضريبي الذي يتم دون انتهاك لأي قانون من القانون الضريبي:** ويسمى تجنب ضريبي[32].

ثانيا: أشكال التهرب الضريبي:

يعد التهرب أحد حقائق الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتهرب معروف في الدول المتقدمة وعلى حد سواء، ويشمل طبقات المجتمع جميعا على اختلاف، احجامها وثقافتها، وتزداد حدته في الدول النامية أكثر من المتقدمة التي يتمتع أفرادها بوعي ضريبي عال اما اهم أنواع التهرب فهي[33]:

1- **التهرب الضريبي استنادا إلى مشروعيته :**

- **التهرب الضريبي المشروع:** يقصد بع استغلال المكلف بالضريبة لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه و عدم الالتزام بها، أي ان الشخص يتمكن من التخلص بالتزامه

[32] خليل أحمد محمد، استخدام ثقافة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي، المرجع السابق، ص49.

[33] بودالي محمد، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الضريبية أنموذجا- مجلة دراسات جبائية، جامعة الأغواط، العدد 02، 2016، ص 272.

على دفع الضريبة دون أن نفسه في مركز مخالف للقانون، ويكون ذلك ناتج عن سوء النية كما يمكن للتهرب الضريبي المشروع ان يحدث وذلك عن طريق تجنب الواقعة المنشئة للضريبة حيث أن المكلف يستعين بأهل الخبرة والتخصص يضع من أجل معرفة طرق التخلص من الضريبة، فهم يقومون بتحويل الثغرات الموجودة في القانون لصالحهم دون مخالفة التشريع الضريبي، و يعود السبب في ذلك إلى عدم دقة النصوص القانونية الخاصة بالتشريع الضريبي و عدم إحكام صياغتها[34]:

– التهرب غير المشروع : ويأتي التهرب الغير المشروع عندما يقدم المكلف على الأحكام القانونية ، غشا و تحايلا على التشريعات الضريبية و مخالفة الأحكام القانونية و التعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون، ويقصد بيه التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية و هو ما يطلق عليه بالغش الضريبي.[35]

2 –**التهرب الضريبي استنادا إلى حجمه** ويقسم إلى:

– التهرب الكلي: وهو أن يتخلص المكلف كليا من دفع الضريبة المترتبة عليه، باستخدام أساليب الغش والاحتيال ليكون خارج نطاق الضريبة، وهناك صور ووسائل متعددة يلجأ اليها الكلف للتخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه، مثل أصحاب المهن الحرة كسماسرة وأصحاب

[34] بودالي محمد، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الضريبية أنموذجا-، المرجع السابق، ص273.

[35] المرجع نفسه، ص274.

الحرف الذين لا يكون لهم مكاتب معينة أو تصاريح بمزاولة المهنة، ولم يتم إدراجهم في سجلات الضريبة، و يترتب على هذا النوع من التهرب أثار سلبية خطيرة إذ يفقد الخزينة العامة أموال طائلة ،و يضعف الدور المالي لدائرة الضريبة في تمويل التنمية التي تسعى إليها أكثر البلدان بشكل عام، ولاسيما البلدان النامية و تمويل الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها بشكل خاص.[36]

- **التهرب الجزئي:** يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه، او جزء من المخزونات التي هي في تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

هي محاولة المكلف التخلص من جزء من الضريبة المفروضة عليه ، وذلك عن طريق إخفاء جزء من نشاطه باستخدام الأساليب غير المشروعة و أمثلة هذا النوع كثيرة منها إخفاء جزء من مبيعاته، أو تسجيلها بأسعار تقل عن سعر بيعها الحقيقي، كذلك يتحقق التهرب الجزئي عن طريق تقديم المكلف إقرارا غير صحيح ، و ذلك بتضمينه معلومات غير صحيحة، أو غير دقيقة[37].

3 -**التهرب الضريبي استنادا إلى معيار الإقليمية:** وينقسم الى:

[36] بودالي محمد، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر- الإدارة الضريبية أنموذجا-، المرجع السابق، ص275.

[37] صدام رباعي، الإدارة الرقمية- الطريق نحو الإصلاح الضريبي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2013، ص 133.

– التهرب على مستوى الدولي: التهرب الحاصل خارج حدود الدولة الواحدة نتيجة استفادة المكلف من مبدأ السيادة الضريبية للدولة، وقيامه بالاستغلال ارتباطه بعلاقة تبعية تربطه بعدة دول (سواء إقامته على أراضيها، أو ممارسة نشاط اقتصادي فيها وذلك بهدف التخلص من التزاماته الضريبية؛ ولعل الواقع العلمي يثبت عدم وقوع التهرب الكلي من الضرائب على الصعيد الدولي، بأن يتخلص المكلف من عبء الضرائب المقررة عليه قانونا طبقا للتشريعات الضريبية في كل الدول التي له علاقة تبعية بها، فهذا فرض نادر الوقوع جدا، لأن جميع الدول تحرص عادة تطبيق تشريعاتها الضريبية على المواطنين بها.

– **التهرب الضريبي المحلي:** يعد ظاهرة قديمة قدم الضريبة ذاتها، كما انه الأكثر شيوعا في العالم من التهرب الدولي، بل لا تكاد تخلو منه أية دولة في العالم مهما اختلفت درجة تقدمها ونموها، فلما تكون الأعمال التدلسية داخل حدود الدولة اين المكلف يلجأ ألي طرق وأعمال غير شرعية لتجنب واجباته الضريبية المتعلقة بالبلد الذي ينتمي إليه. [38]

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة و لا يمكن حصرها و ذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، و مستوى الوعي العام و كفاءة الأجهزة و فعالية الإجراءات ألا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي::

– **الأسباب التشريعية** : تؤدي الصياغة القانونية دورا في تشجيع المكلف على التهرب، فبقدر

[38] صدام رباعي، الإدارة الرقمية- الطريق نحو الإصلاح الضريبي، المرجع السابق، ص134.

ما تكون الصياغة معقدة يكوم القانون أقل وضوحا، ويترك مجالا أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات، وهذا يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وإلى محاولة التهرب منه، وبقدر ما تكون الصياغة ضعيفة تكثر في القوانين الثغرات وتكثر التعليمات التي تكون بالضرورة موضوعية بل لحالات معينة، مما يدفع المكلف إلى التفتيش عن وسائل للتهرب من خلال الثغرات كما أن المغالاة في معدل الضريبة و التفاوت في الشرائح التصاعدية يدعو إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة إلى أخرى معدل الضريبة فيها أقل؛[39]

- **الأسباب السياسية:** إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دورا أساسيا في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.

- **الأسباب الإدارية و الفنية:** تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة و النزاهة سهلت التهرب الضريبي.

- **الأسباب الأخلاقية:** ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، ويجب متنام للمصلحة العامة، وسعي نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة

[39] صدام رباعي، الإدارة الرقمية- الطريق نحو الإصلاح الضريبي، المرجع السابق، ص135.

باعتبار أن ذلك أحد طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع.

- **الأسباب الاجتماعية:** من الأسباب الاجتماعية التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم ودود مع عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفاقه القواعد والأنظمة الضريبية، كما يعد تأثير المحيط الاجتماعي سببا هاما في رسوخ و شيوع ظاهرة التهرب الضريبي وحيث أن المواطن الدي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش و التهرب من الالتزامات الجبائية، لا ينتهج إلا هذا المنهج.

- **الأسباب الاقتصادية :** يتأثر التهرب الضريبي بالظروف الاقتصادية التي تسود البلاد ففي حالة الكساد الاقتصادي تزدد حاجة الدولة إلى الموارد المالية لغرض زيادة الإنفاق العام والقيام بالمشروعات العامة للقضاء على البطالة وإنعاش الاقتصادي تعني انخفاض في متوسطات دخول الأفراد و من ثم تدني قدرة المكلفين على تسديد الضرائب، لذا فإن مساك التهرب ستغري المكلف على توفير جزءا من دخله المتدني في وضع الكساد ينما في فترات الرخاء أي الإنعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخول و تحسين القدرة الشرائية للأفراد.[40]

آثار الرقمنة في تحسين التصريح الضريبي والحد من التهرب الضريبي:

[40] صدام رباعي، الإدارة الرقمية- الطريق نحو الإصلاح الضريبي، المرجع السابق، ص136.

الرقمنة الجبائية تسهم في تحسين عملية التصريح الضريبي من خلال توفير أدوات تقنية تسهل على المكلفين بالضرائب تقديم إقراراتهم بدقة وشفافية. عبر الاعتماد على أنظمة إلكترونية متطورة، يتم تسجيل المعاملات المالية بشكل آلي، مما يقلل من احتمالية التلاعب أو الإغفال غير المقصود أو المتعمد في التصريح. كما تسهم الرقمنة في تقليل الأخطاء البشرية التي قد تحدث أثناء التصريحات الضريبية التقليدية.

علاوة على ذلك، فإن النظام الرقمي يمكنه تتبع المعاملات الضريبية والتحقق منها في الوقت الفعلي، مما يسهل عملية الرقابة والمراجعة من قبل السلطات المختصة. وبالتالي، الرقمنة لا تقضي على التهرب الضريبي بشكل مباشر، لكنها تحسن من كفاءة التصريح وتزيد من الشفافية، مما يجعل عملية التهرب أكثر صعوبة ويقلل من فرص حدوثها.

– الآثار المباشرة: التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية إن رقمنه النظام الجبائي ساهمت اليوم مساهمة واسعة في زيادة التحصيلات الجبائية سواء كانت التحصيلات الضريبية مباشرة او غير مباشرة وكذلك رفع متوسط الإيرادات الضريبية للقيمة المضافة الدي أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وهذه المساهمة لم تكن نظريا فقط بل كانت بالنتائج، حيث أن الدراسات تشير إلى[41]:

[41] فلة محتال، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 11، العدد02، 2020، ص 122.

– زيادة المدفوعات الضريبة الملموسة للدول المتقدمة وخاصة كل من إيطاليا وإسبانيا النسب التي تتجاوز 10 بالمئة.

–رقمنة النظم الضريبية على القيمة ساهم في بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 بالمئة.

– رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 بالمئة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام الذي زاد في التشجيع لتوليد المزيد من الإيرادات العامة.[42]

– الآثار غير المباشرة:

تعمل رقمنة النظام الجبائي على الحد من التهرب الضريبي ليس فقط بطرق مباشرة بل هي تلف على كل الاتجاهات التي من الممكن أن تتسرب منها فجوة التي تسمح للكثير بالدخول في التلاعبات الضريبية، لذلك تركت هي أيضا آثار غير مباشرة عبرت بها عن حدها للتهرب الضريبي ألا وهي[43]:

– تقديم التقليل من حجم الفجوة التجارية باعتبار أن الفجوة التجارية الضريبية تأتي من ثلاثة مجالات رئيسية لعدم الامتثال لقانون الضرائب عدم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبية عدم

[42] فلة محتال، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، المرجع السابق، ص123.

[43] مولود مليكاوي، أليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في ظل تبني مفهوم التجارة الرقمية، مجلة دراسات جبائية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص 28.

سداد الضرائب الإقرارات فإن: 80 بالمائة من الفجوة الضريبية تأتي من دافع الضرائب الذين إما الإبلاغ عن التدخل او المبالغة في النفقات.

أما فيما يتعلق بالعائدات غير اللائقة التي يقدمها دافعو الضرائب، فإن أكثر من 80 بالمئة يقلون من الدخل، بدلا من التخفيضات الضريبية المبالغ فيها؛ فإنه يأتي معظم الدخل البسيط من الأنشطة التجارية الصغيرة، وليس الأجور او دخل الاستثمار، لذلك رقمنة النظام الجبائي وعن طريق الطرق التي تمت دراستها في موضوعنا تستطيع التحكم في المسارات المؤدية إلى التهرب الضريبي وبذلك تصبح تؤدي إلى طريق واحد وهو الإصلاح الضريبي؛

التقليل من فجوة التقارير التجارية التي يتبعها انخفاض معدل الاحتيال التجاري فالتقرير التجارية هي المساعدة في الفهم الصحيح والدقيق لجميع العمليات التي تتم في أي مؤسسة وذلك يستطيع التحليل الصحيح والإحصاء التام للضريبة اللازمة؛[44]

– التقليل من مشاكل المتعلقة بالأصالة والدقة الأصالة والدقة من أهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي، فهنا يرتكز معظم المتحايلون لذلك رقمنة النظام الجبائي اليوم تحاول السيطرة على قدر الإمكان في عملية الرقابة على هاتين النقطتين.

– التقليل من التراكم الغير المنضبط الديون الضريبية والتحقق من الأصول: إن التحايل الضريبي قد أخذ عدة أنواع وأشكال فالتلاعب للأصول أصبح من إحدى هاته التلاعبات

[44] مولود مليكاوي، أليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في ظل تبني مفهوم التجارة الرقمية، المرجع السابق، ص29.

وأصبح تأجيل بعض دافعي الضرائب لديونهم ضريبية حجة من حججهم إلى أن تتراكم ويزعم بعضها بنسبها الا ان تتكدس هاته الديون الضريبية وتصبح أصول منسية و هكذا يتهرب مسؤوليها من دفعها، وهنا تتأتي مهمة رقمنة النظام الجبائي التي لا يستطيع أحد التهرب من دقتها، ورقابتها، و النمو؛ التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيها يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الحد من التهرب الضريبي؛

– معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع الرقمية؛ التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية؛

– إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.[45]

خامسا: طرق الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة:

[45] جيهان عبد المعز جمالي، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية، الطبعة 01، دار الكتاب الجامعي للنشر، مصر، 2014، ص 354.

تساهم رقمنة الضرائب في رفع كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب ورصد حجم التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض، وبينها وبين المستهلك، من خلال عدة طرق وأساليب نذكر منها[46]:

- **تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية:** اعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي، لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي، وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي

-**إدخال تكنولوجيا المعلومات** : وذلك لسهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة، الذي يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية؛

-**الفاتورة الرقمية** : هي فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني، وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية، وتساهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق، تحمل كل المعلومات اللازمة على الشركات من الرقم التسجيل الضريبي والاسم واللقب والصفة ورقم الهاتف والبريد الالكتروني الشخصي، وهذا كله يسهل أيضا وضع المكلف بالضريبة تحت الرقابة الرقمية؛[47]

[46] المرجع نفسه، ص 355.

[47] جيهان عبد المعز جمالي، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية، المرجع السابق، ص356.

-**عملية مطابقة البيانات:** بين الإدارات تعتبر من طرق الحد من التهرب الضريبي، حيث أنها تعتبر من الحلول التقنية لمطابقة كل المواصفات بين كل المعلومات المصرحة والمعلومات الواجبة الدفع التي تمتلكها الإدارة الجبائية الرقمية، وتتضمن كذلك آلية تتيح كشف محاولات التلاعب والتهربب الضريبي

إدخال قدر أكبر من التقارير إدخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثلاثة، على سبيل المثال، دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة، ودافعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى

- **نظام البلوكتشين:** هو شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنت، من فرد إلى أخر بواسطة عقد اتفاقية فيما بينهم (عقد الكتروني) ، ويتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات تسمى الكتل مؤمنة ومرتبطة ببعضها البعض باستخدام التشفير ويتمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوكتشين، ولا يستطيع أحد عرضها بأثر رجعي ويتم تحديثه كل عشرة (10) دقائق تقريبا ويضمن حصول كل مشارك فيه على أحدث نسخة منه؛ يمكن البلوكتشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير مرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب الطرف الثالث موثوق به من أجل التحقق من صحة المعاملة، على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة تلقائيا ودفعها إلى الخزينة وقت دفع الرواتب؛ كما يمكن استخدامه لمعالجة المخاوف الإدارات المالية الأخرى، والحد

بشكل كبير من تكاليف المعاملات مثل تحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات، ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي.[48]

المطلب الثاني: الجباية الرقمية وسيلة رقابية في تقليل الفجوة الضريبية

الرقابة هي الإشراف على الفحص والمراجعة كما هي عبارة عن جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية لمقارنة الإنجاز الفعلي للمعايير المحددة مسبقا.

والرقابة بشكل عام هي وظيفة من الوظائف الإدارية التي وضعت للتأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف هو بالضبط ما كان يجب أن يتم، بما في ذلك تحديد الانحرافات وتشخيصها الاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أما الرقابة الجبائية فهي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تستعملها الإدارة الجبائية للتأكد من أن الرقابة الجبائية لها مصداقية البيانات والتصريحات المكتتبة من طرف المكلف، من خلال اعتمادها على حق الرقابة والتحقيق بموجب القانون.

و تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر نجاعة للكشف على موطن الغش والتهرب الضريبي حيث تعرف بأنها السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية لأجل متابعة ومراقبة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد للبلاد بهدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب

[48] جيهان عبد المعز جمالي، المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية، المرجع السابق، ص357.

الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بالضريبة[49].

يوجد العديد من الأسباب والدوافع التي أدت إلى ضرورة وجود نظام جبائي محكم لمراقبة التصريحات والكشوف المالية المقدمة من قبل المكلفين للتأكد من مدى صحة وصدق ما تم التصريح به، كما تسعى السلطات الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يتم على أساسها القيام بعملية الرقابة الجبائية.

إن أسباب الرقابة الجبائية عديدة ومتنوعة، حيث أن أي موقف يمكن أن يؤدي إلى الرقابة من قبل الإدارة ومن الحالات الشائعة والتي تؤدي بالضرورة إلى وجوب تنفيذ الرقابة الجبائية ما يلي[50]:

أ- **حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله:** بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومراقبة مطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

[49] منصور بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة 02، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2011، ص 21.

[50] سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 28.

ب- محاربة التهرب الضريبي: يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

ج- محاربة الغش الضريبي: تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من ورائها إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة الغش الضريبي أو التخفيض من حدته، فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في اقتراحات المكلفين، وإرساء مبدأ أساس وللقطاعات.

كما تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[51]:

أ- الهدف القانوني: يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالقوانين والأنظمة وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.

[51] سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المرجع السابق، ص29.

ب- الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، كالتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية إلى التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

- تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والالمام بأسبابها كتقييم الأثر المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛

- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

ج- الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجباية.

د- **الهدف الاجتماعي:** يتمثل في محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع، وتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.

اذن تعد عملية الرقابة الجبائية باستخدام نظام الرقمنة من بين المشاريع التي اعتمدتها الإدارة الجبائية، إلا أن المديرية العامة للضرائب والمراكز التابعة لها لم تكتمل كليا عملية إدماج محور الرقابة الجبائية ضمن نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"، إذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديريات الضرائب يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عملية الرقابة الجبائية بما في ذلك التحقيق المحاسبي.[52]

[52] سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، المرجع السابق، ص30.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل الجباية الرقمية من منظور القوانين واللوائح التنظيمية، مُبرزًا كيف يمكن أن تسهم هذه التقنية في تعزيز فعالية التحصيل الضريبي في الجزائر. يتناول الفصل التحديثات الضرورية في النظام القانوني لتكييفه مع التحولات الرقمية، ويستعرض كيف أن تحديث القوانين واللوائح يساهم في دعم تطبيق الجباية الرقمية.

يحلل الفصل أيضًا كيفية تنفيذ اللوائح التنظيمية وتجاوز التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والأنظمة القانونية. كما يناقش كيف تساعد الجباية الرقمية في تحسين الشفافية وضبط عملية التحصيل الضريبي، مما يقلل من التهرب الضريبي ويضيق الفجوة الضريبية. يؤكد الفصل على أهمية تحسين الإطار القانوني والتشريعي لضمان تحقيق أقصى فعالية من تطبيق الجباية الرقمية، مما يعزز كفاءة النظام الضريبي ويحقق أهدافه في ظل الاقتصاد الرقمي المتطور.

خاتمة

خاتمة:

تعد الجباية الرقمية تطورًا حتميًا فرضته التحولات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. مع تزايد حجم المعاملات التجارية عبر الإنترنت، أصبح من الضروري على الأنظمة الجبائية التقليدية التكيف مع هذه المتغيرات لضمان استمرارية وفعالية تحصيل الضرائب. فالجباية الرقمية، التي تعتمد على فرض الضرائب على المعاملات الرقمية، تمثل تحديًا جديدًا للحكومات؛ حيث أن القوانين الجبائية القديمة لم تكن مصممة للتعامل مع أنماط التجارة الحديثة التي تتجاوز الحدود الجغرافية وتتسم بالسرعة والكفاءة. لذا، بات على الدول تحديث تشريعاتها وتطوير آليات جديدة لمواكبة هذا التغير المتسارع.

في الجزائر، رغم الخطوات التي تم اتخاذها في مجال الإصلاح الضريبي، إلا أن الجباية الرقمية لا تزال في مراحلها الأولية. تواجه البلاد مجموعة من التحديات، أبرزها نقص البنية التحتية الرقمية المناسبة، وضعف الإطار القانوني المخصص لهذا النوع من الجباية. هذا ينعكس بشكل مباشر على فعالية تحصيل الضرائب، حيث أن العديد من المعاملات الرقمية قد تفلت من الرقابة الجبائية بسبب عدم وجود آليات تتبع فعالة. في ظل هذه التحولات، يجب أن تركز السياسات العامة على تعزيز قدرة النظام الضريبي على مراقبة المعاملات الرقمية، وتطوير إطار قانوني يشمل جميع جوانب التجارة الرقمية.

توسيع نطاق الجباية الرقمية وتطوير تشريعاتها لا يقتصر على مجرد تحصيل الضرائب، بل يعزز أيضًا من العدالة الجبائية ويحد من التهرب الضريبي الذي يمكن أن يحدث في المعاملات الرقمية. إذا تم تطبيق الجباية الرقمية بشكل فعّال، فإنها ستساهم في تعزيز الإيرادات المالية للدولة وتقليل الفجوات الضريبية بين مختلف الفئات. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي على الجزائر أن تستفيد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وأن تركز على تحسين البنية التحتية التقنية، وتدريب الموارد البشرية، وتفعيل التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة لضمان نجاح تطبيق النظام الجبائي الرقمي بشكل كامل.

مناقشة الفرضيات:

1. **الإطار القانوني للجباية الرقمية** :تناولت الدراسة الفرضية المتعلقة بوجود إطار قانوني جزائري ينظم الجباية الرقمية. من خلال التحليل، تبين أن هناك تشريعات جزائرية تهدف إلى تنظيم الجباية الرقمية، لكنها ما تزال تحتاج إلى تطوير وتحديث لتتماشى مع سرعة التغيرات التكنولوجية في التعاملات الرقمية. الأدلة تشير إلى أن هذه التشريعات غير كافية في ظل التحديات الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الرقمي.
2. **التحديات التقنية والقانونية** :الفرضية الثانية التي تم تحليلها تتعلق بالتحديات التي تعيق فعالية الجباية الرقمية في الجزائر. من خلال البحث، تأكد أن هناك تحديات قانونية وتقنية كبيرة تواجه تطبيق الجباية الرقمية، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص التشريعات الواضحة، وصعوبة تتبع المعاملات الرقمية بالشكل المطلوب.

3. **أثر الجباية الرقمية على الإيرادات العامة** :تناولت الفرضية الثالثة تأثير تطبيق نظام الجباية الرقمية على زيادة الإيرادات العامة. من خلال التحليل، تبين أن التحصيل الرقمي للضرائب يمكن أن يسهم بفعالية في زيادة إيرادات الدولة، خاصة إذا تم تطبيقه بشكل صحيح يحد من التهرب الضريبي ويقلل الفجوة الضريبية.

4. **تطوير السياسات والتشريعات** :أثبتت الدراسة صحة الفرضية المتعلقة بتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالجباية الرقمية، حيث أن تحسين هذه التشريعات سيسهم في تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، وتوفير ضمانات لتحقيق العدالة الجبائية.

5. **الاستفادة من التجارب الدولية** :أشارت النتائج إلى أن الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الجباية الرقمية تعد خطوة حيوية لتحسين النظام الجبائي الجزائري. تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال توضح إمكانية تكييف الأنظمة المحلية لتتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تؤكد ضرورة تطوير الإطار القانوني للجباية الرقمية في الجزائر. رغم أن هناك جهودًا ملموسة من قبل الدولة لتبني الجباية الرقمية، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتحقيق الكفاءة المطلوبة في التحصيل الرقمي. كما أظهرت الدراسة أن الجباية الرقمية تتيح فرصًا هائلة للحد من التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية المالية، إلا أن ذلك يتطلب توفير بنية تحتية رقمية قوية، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية.

أحد أهم النتائج كان ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر المتخصصة في الجباية الرقمية وتوفير الأدوات التكنولوجية المناسبة لذلك.

آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة المجال لمزيد من البحث في مجالات متقدمة تتعلق بالجباية الرقمية. من بين الآفاق الممكنة:

- **تحسين التشريعات** :تطوير تشريعات محلية تتماشى مع المعايير الدولية للتجارة الرقمية.
- **البنية التحتية الرقمية** :الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لضمان تطبيق فعّال للجباية الرقمية.
- **التعاون الدولي** :تعزيز التعاون بين الجزائر والدول الأخرى للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الجباية الرقمية.
- **التوعية والتدريب** :التركيز على تدريب الموظفين في الإدارات الجبائية على التقنيات الحديثة المتعلقة بالجباية الرقمية، وتوعية المواطنين والمؤسسات بأهمية الالتزام بالضرائب الرقمية.

تفتح هذه الآفاق الطريق أمام النظام الضريبي الجزائري لمواكبة التحولات الرقمية وتحقيق العدالة الجبائية في إطار الاقتصاد الرقمي المتسارع.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

4. حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

5. زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1994.

6. صر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003.

7. سيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، "اقتصاديات الضرائب، سياسات – نظم – قضاء"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

8. خلاصي رضا، "النظرية الجبائية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

9. منصور محمد حسين، "المسؤولية الرقمية: دراسة مقارنة لبعض الدول العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

10. صدام رباعي، "الإدارة الرقمية– الطريق نحو الإصلاح الضريبي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2013.

11. جيهان عبد المعز جمالي، "المراجعة في البيئة الرقمية في مسائل الجباية"، دار الكتاب الجامعي للنشر، مصر، 2014.

12. منصور بن عمارة، "أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية"، الطبعة 02، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2011.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

13. السبتي جيهان، زعيم دلال، "دور تفعيل الجباية الرقمية في تحسين جودة التصريحات الجبائية الرقمية"، جامعة بسكرة، 2020-2021.

14. سليمان عتير، " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

15. محمد عباس محرزي، "دور الضريبة في تنمية وتطوير القطاع المالي والبنكي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2000.

16. الحمزة عبد الحليم، "الفحص الضريبي الالكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية نحو نموذج لنظام المعلومات الرقمية في الإدارة الضريبية في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، الجزائر، 2018.

17. بوعزة عبد القادر، "نحو حل مشاكل التجارة الرقمية في إطار الجهود الرقمية"، أطروحة دكتوراه تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015.

المجلات:

18. مورية سمية، "متطلبات تفعيل الجباية الرقمية لتعزيز رقمنة الاقتصاد الجزائري: مقاربة إحصائية تحليلية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة بشار، المجلد 13، العدد 01، 2022.

19. عرف معين، "أثر التجارة الرقمية على الأنظمة الضريبية"، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب وبراس وتر هاوس كوبرز، 2008.

20. البعاج قاسم محمد، "إطار مقترح لتقييم إمكانية تطبيق نظام جباية الضريبية الدخل الكترونيا باستخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية.

21. علي غانم شاكر، "دور نظام الدفع الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الرابع، 2017.

22. خليل أحمد محمد، "استخدام ثقافة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي"، جامعة تنمية الرافدين، العراق، 2020.

23. بودالي محمد، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر– الإدارة الضريبية أنموذجا"، مجلة دراسات جبائية، جامعة الأغواط، العدد 02، 2016.

24. فلة محتال، "أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2020.

25. مولود مليكاوي، "آليات تكييف النظام الضريبي في الجزائر في ظل تبني مفهوم التجارة الرقمية"، مجلة دراسات جبائية، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2019.

النصوص القانونية والمشاريع الحكومية:

26. قانون رقم 03-05 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1424 هـ، الموافق 14 يونيو 2003، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 2003.

27. بوشويشة، رقية وطلحي، فاطمة الزهراء. قراءة في مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013 2008" : كنموذج للتحول للإدارة الإلكترونية. دراسات ع. 66 (أيار 2018)، ص ص. 110-123. https://search.emarefa.net/detail/BIM-906571

28. قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ديسمبر سنة 2019 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية ، العدد 81 ، 2019

المراجع الأجنبية

29. Matsukevich, Elena. "E-Estonia: The Blueprint for Digital Society." Journal of Electronic Governance, vol. 13, no. 4, 2021, pp. 85-95.

30. Tan, Cynthia. "Singapore’s Digital Transformation in Tax Administration." Asian Economic Policy Review, vol. 17, no. 2, 2020, pp. 225-238.

31. Larsson, Sven. "The Swedish Tax Agency’s E-services for a Digital Society." Nordic Journal of Taxation, vol. 14, no. 3, 2022, pp. 150-164.

32. Jones, Michael. "The Digital Taxation Framework in the US: Opportunities and Challenges." American Tax Review, vol. 56, no. 1, 2023, pp. 45-63.